القانون التجاري والشركات دراسة مقارنة في الوكالات التجارية والسمسرة والتأمين وتأسيس الشركات

تأليف د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي وأبي الطاهرين داعياً لهما الله بالرحمة والمغفرة والفردوس الأعلى يا رب العالمين

وإلى ابنتي الحبيبة قرة عيني صبرينال المصرية الجزائرية جميلة الجميلات التي تجمع بين جمال نهر النيل الخالد وعظمة الأهرامات وجمال شط المتوسط

وجبال الأوراس الشامخة داعياً الله لها بالصحة والخير والسعادة والبركة يا رب العالمين

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول ماهية القانون التجاري ومصادره في الأنظمة المقارنة

الفصل الثاني الوكالات التجارية مفهومها وأركانها القانونية

الفصل الثالث التزامات الوكيل التجاري وحقوقه في التشريعات المقارنة

الفصل الرابع انتهاء الوكالة التجارية وآثارها القانونية

الفصل الخامس عقد السمسرة أحكامه وطبيعته

القانونية

الفصل السادس التزامات السمسار ومسؤوليته المدنية

الفصل السابع عقود التأمين أنواعها وأسسها القانونية

الفصل الثامن التزامات المؤمن له وحقوقه في عقد التأمين

الفصل التاسع تنفيذ عقد التأمين وتسوية التعويضات

الفصل العاشر تأسيس الشركات التجارية أشكالها وشروطها

الفصل الحادي عشر شركات الأشخاص أحكامها وخصائصها القانونية

الفصل الثاني عشر شركات الأموال تأسيسها وإدارتها

الفصل الثالث عشر مسؤولية الشركاء والمديرين في

الشركات

الفصل الرابع عشر تعديل عقود الشركات وزيادة رأس المال

الفصل الخامس عشر حل الشركات وتصفيتها في التشريعات المقارنة

الفصل السادس عشر الرقابة على الشركات وآليات الحوكمة

الفصل السابع عشر المنازعات التجارية وسائل حلها وإجراءاتها

الفصل الثامن عشر الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري

الفصل التاسع عشر الأوراق التجارية والشيكات في المعاملات التجارية

الفصل العشرون نحو توحيد التشريعات التجارية في

الفضاء العربي

الختام

المقدمة

يُعد القانون التجاري من أهم فروع القانون الخاص الذي ينظم المعاملات التجارية ويضبط نشاط التجار والشركات في السوق الاقتصادي فإن هذا الفرع القانوني يلعب دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية حقوق المتعاملين التجاريين وضمان سيولة المعاملات المالية ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يسعى إلى تحليل معمق لأهم مؤسسات القانون التجاري وهي الوكالات التجارية والسمسرة والتأمين وتأسيس الشركات في التشريعات المصرية والجزائرية والفرنسية بهدف كشف أوجه الاتفاق والاختلاف وتقييم كفاءة النصوص القانونية في تنظيم النشاط التجاري المعاصر فإننا أمام حاجة ماسة لفهم كيفية تعامل القضاء والتشريع في هذه

الدول مع المستجدات التجارية في ظل العولمة الاقتصادية والتطور التقني المتسارع وهذا الكتاب هو محاولة جادة لتقديم مرجع قانوني وتجاري متكامل يخدم الباحثين والقضاة والمحامين ورجال الأعمال في فهم ديناميكيات القانون التجاري لتحقيق العدالة التعاقدية والأمن الاقتصادي المنشود في عالم يتسم بالتعقيد التجاري والتشابك الاقتصادي غير المسبوق

الفصل الأول

ماهية القانون التجاري ومصادره في الأنظمة المقارنة

يُعرف القانون التجاري بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الأعمال التجارية والتجار وشركات التجارة والأوراق التجارية والإفلاس وهو فرع مستقل من فروع القانون الخاص يتميز بمرونته وسرعة تطوره لمواكبة حركة السوق وتختلف مصادر القانون التجاري بين الدول ففي فرنسا يعتمد على مدونة التجارة والقضاء التجاري والمبادئ العامة للقانون بينما في مصر

والجزائر يجمع بين نصوص القوانين التجارية المستقلة والمبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية والقانون المدني وتظهر أهمية وحدة مصادر القانون التجاري في تسهيل المعاملات التجارية العابرة للحدود وإن فهم طبيعة القانون التجاري كمجموعة قواعد آمرة ومكملة هو المدخل الصحيح لتطبيق أحكام الوكالات والسمسرة والتأمين والشركات بدقة وعدالة

الفصل الثاني

الوكالات التجارية مفهومها وأركانها القانونية

يُعرف عقد الوكالة التجارية بأنه اتفاق بمقتضاه يلتزم الوكيل التجاري بالترويج لسلع أو خدمات الموكل مقابل عمولة محددة دون أن يتحمل مخاطر التعامل مع العملاء فإن أركان هذا العقد تتمثل في التراضي بين الطرفين والمحل المتمثل في النشاط التجاري والسبب المشروع للالتزام وتختلف التشريعات في تنظيم الوكالة ففي فرنسا ينظمها قانون خاص يحمي

الوكيل التجاري بينما في مصر والجزائر توجد نصوص متفرقة في قوانين التجارة والعقود وتظهر أهمية تحديد صفة الوكيل التجاري لتمييزه عن الموزع والسمسار وإن فهم أركان الوكالة يحمي حقوق الطرفين ويضمن استقرار العلاقة التجارية طويلة الأمد

الفصل الثالث

التزامات الوكيل التجاري وحقوقه في التشريعات المقارنة

يلتزم الوكيل التجاري ببذل عناية الرجل المتوسط في الترويج لمنتجات الموكل وإبلاغه بالمعلومات السوقية المهمة والامتثال لتعليماته المشروعة وفي المقابل يستحق الوكيل عمولة متناسبة مع جهوده وتعويضاً عند انتهاء العقد دون مبرر مشروع وتختلف معايير حساب العمولة والتعويض بين الدول ففي فرنسا توجد جداول مرجعية بينما في مصر والجزائر يترك الأمر لتقدير القاضي والعرف التجاري وتظهر أهمية توثيق

الاتفاق كتابياً لتحديد الالتزامات بدقة وإن حماية الوكيل التجاري من الفصل التعسفي تعزز من استقرار شبكات التوزيع التجارية

الفصل الرابع

انتهاء الوكالة التجارية وآثارها القانونية

ينتهي عقد الوكالة التجارية بانقضاء مدته أو باتفاق الطرفين أو بالإلغاء الأحادي مع مراعاة مهلة الإخطار المقررة قانوناً وتترتب على الإنهاء آثار مالية تتمثل في تسوية المستحقات ودفع تعويض عن فقدان العملاء إذا كان الوكيل قد ساهم في توسيع شبكة الموكل التجارية وتختلف قواعد التعويض بين التشريعات ففي فرنسا التعويض إلزامي في حالات معينة بينما في مصر والجزائر يخضع لتقدير القاضي وتظهر أهمية الإنذار المسبق قبل الإنهاء لإتاحة فرصة التصحيح وإن فهم آثار الإنهاء يساعد في تجنب المنازعات وضمان انتقال سلس للعلاقات التجارية

الفصل الخامس

عقد السمسرة أحكامه وطبيعته القانونية

يُعرف عقد السمسرة بأنه اتفاق يلتزم بمقتضاه السمسار بالوساطة بين طرفين لإبرام عقد تجاري مقابل أجر محدد دون أن يكون وكيلاً لأحدهما فإن طبيعة هذا العقد تقتضي الحياد والشفافية في تقديم المعلومات للطرفين وتختلف المعالجة القانونية بين الدول ففي فرنسا ينظم القانون مهنة السمسرة بنصوص خاصة بينما في مصر والجزائر تخضع لأحكام عامة في القانون المدني والتجاري وتظهر أهمية تمييز السمسرة عن الوكالة لتجنب الخلط في الالتزامات والمسؤوليات وإن حسن نية السمسار هو أساس شرعية أجره وحقه في المكافأة

الفصل السادس

التزامات السمسار ومسؤوليته المدنية

يلتزم السمسار بالإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية للطرفين وعدم إخفاء عيوب السلعة أو الخدمة والحفاظ على سرية المعلومات التجارية ويتحمل المسؤولية المدنية عن أي ضرر يلحق بأحد الأطراف نتيجة إهماله أو تدليسه وتختلف معايير المسؤولية بين الدول ففي فرنسا تكون المسؤولية أشد في حالات التضليل بينما في مصر والجزائر تعتمد على إثبات الخطأ والضرر وعلاقة السببية وتظهر أهمية توثيق عملية الوساطة لحماية السمسار من المطالبات الكيدية وإن الالتزام بأخلاقيات المهنة يحمي السمسار ويضمن استمراره في السوق

الفصل السابع

عقود التأمين أنواعها وأسسها القانونية

يُعد عقد التأمين من أهم عقود القانون التجاري حيث يلتزم المؤمن مقابل قسط بدفع تعويض للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده وتنقسم عقود التأمين إلى تأمينات على الأشخاص وتأمينات على الأشياء وتختلف الأسس القانونية بين الدول ففي فرنسا يخضع التأمين لرقابة إدارية صارمة بينما في مصر والجزائر توجد هيئات رقابية متخصصة وتظهر أهمية مبدأ حسن النية في عقد التأمين حيث يجب على المؤمن له الإفصاح عن جميع الظروف المؤثرة في تقدير الخطر وإن فهم طبيعة عقد التأمين كعقد احتمالي يساعد في تطبيق أحكامه بشكل عادل

الفصل الثامن

التزامات المؤمن له وحقوقه في عقد التأمين

يلتزم المؤمن له بدفع الأقساط في مواعيدها والإفصاح الصادق عن طبيعة الخطر واتخاذ التدابير الوقائية

المعقولة وفي المقابل يستحق التعويض عند تحقق الخطر المؤمن ضده ضمن الحدود المتفق عليها وتختلف شروط استحقاق التعويض بين الدول ففي فرنسا تكون الإجراءات أكثر مرونة بينما في مصر والجزائر تتطلب إثباتات أدق وتظهر أهمية قراءة بنود العقد بعناية قبل التوقيع لتجنب النزاعات حول نطاق التغطية وإن حسن إدارة المخاطر من قبل المؤمن له يقلل من احتمالية رفض التعويض

الفصل التاسع

تنفيذ عقد التأمين وتسوية التعويضات

يتم تنفيذ عقد التأمين بدفع الأقساط وتقديم المطالبات عند وقوع الخطر وتتم تسوية التعويضات عبر تقييم الضرر وتحديده مالياً ودفع المبلغ المستحق وتختلف إجراءات التسوية بين الدول ففي فرنسا توجد لجان متخصصة للتقييم بينما في مصر والجزائر تعتمد على الخبراء المعتمدين وتظهر أهمية السرعة في التسوية

لتجنب تفاقم الضرر الاقتصادي على المؤمن له وإن الشفافية في عملية التقييم تحمي حقوق الطرفين وتقلل من المنازعات القضائية

الفصل العاشر

تأسيس الشركات التجارية أشكالها وشروطها

تُعد الشركات التجارية من أهم أدوات الاستثمار حيث تجمع رؤوس الأموال والخبرات لتحقيق أهداف اقتصادية مشتركة وتنقسم إلى شركات أشخاص وشركات أموال وتختلف أشكال الشركات بين الدول ففي فرنسا توجد شركة التضامن وشركة التوصية والشركة ذات المسؤولية المحدودة والشركة المساهمة بينما في مصر والجزائر توجد أشكال مماثلة مع بعض الخصوصيات وتظهر أهمية اختيار الشكل القانوني المناسب لطبيعة النشاط وحجم الاستثمار وإن استكمال إجراءات التأسيس القانونية يحمي الشركة من البطلان ويضمن شخصيتها الاعتبارية

الفصل الحادي عشر

شركات الأشخاص أحكامها وخصائصها القانونية

تتميز شركات الأشخاص بالاعتماد على الاعتبار الشخصي للشركاء حيث تكون المسؤولية فيها تضامنية وغير محدودة في شركة التضامن بينما تكون محدودة في شركة التوصية البسيطة وتختلف الأحكام بين الدول ففي فرنسا مرونة أكبر في إدارة شركات الأشخاص بينما في مصر والجزائر قيود أكثر لحماية الدائنين وتظهر أهمية الثقة المتبادلة بين الشركاء في نجاح هذا النوع من الشركات وإن الوضوح في عقد التأسيس يمنع النزاعات المستقبلية حول الإدارة والأرباح

الفصل الثاني عشر

شركات الأموال تأسيسها وإدارتها

تعتمد شركات الأموال على رأس المال دون اعتبار لشخصية المساهمين حيث تكون المسؤولية محدودة بقيمة الأسهم وتتم إدارتها عبر مجالس إدارة منتخبة وتختلف قواعد الحوكمة بين الدول ففي فرنسا رقابة صارمة على الشركات المساهمة بينما في مصر والجزائر تتطور أنظمة الرقابة تدريجياً وتظهر أهمية الشفافية في الإفصاح المالي لحماية المستثمرين وإن الفصل بين الملكية والإدارة يتطلب آليات رقابة فعالة لمنع التعسف في استخدام السلطة

الفصل الثالث عشر

مسؤولية الشركاء والمديرين في الشركات

تترتب على الشركاء والمديرين مسؤوليات مدنية وجنائية عن أضرارهم بالشركة أو بالغير وتختلف نطاق

المسؤولية بين الدول ففي فرنسا مسؤولية المديرين أشد في حالات سوء الإدارة بينما في مصر والجزائر تعتمد على إثبات الخطأ الجسيم وتظهر أهمية التوثيق الجيد لقرارات الإدارة لحماية المديرين من المطالبات غير المبررة وإن الالتزام بواجبات الأمانة والولاء للشركة هو أساس الإعفاء من المسؤولية

الفصل الرابع عشر

تعديل عقود الشركات وزيادة رأس المال

يخضع تعديل عقود الشركات وإجراءات زيادة رأس المال لشروط شكلية وموضوعية صارمة لحماية حقوق الشركاء والدائنين وتختلف إجراءات التعديل بين الدول ففي فرنسا تتطلب موافقة أغلبية خاصة بينما في مصر والجزائر تشترط إجراءات إشهار وإعلان وتظهر أهمية استشارة الخبراء القانونيين قبل التعديل لتجنب بطلان الإجراءات وإن الشفافية في عملية زيادة رأس المال تحمي المساهمين الجدد والقدامى على حد

سواء

الفصل الخامس عشر

حل الشركات وتصفيتها في التشريعات المقارنة

ينتهي وجود الشركة بحلها وتصفيتها وفقاً لأسباب محددة قانوناً مثل انقضاء المدة أو تحقيق الغرض أو الخسارة الفادحة وتختلف إجراءات التصفية بين الدول ففي فرنسا نظام متكامل لحماية الدائنين أثناء التصفية بينما في مصر والجزائر تتطور الضمانات الإجرائية وتظهر أهمية تعيين مصفٍ محايد وكفء لضمان عدالة توزيع أصول الشركة وإن احترام حقوق الدائنين أثناء التصفية يحافظ على الثقة في النظام التجاري ككل

الفصل السادس عشر

الرقابة على الشركات وآليات الحوكمة

تخضع الشركات لرقابة إدارية وقضائية لضمان التزامها بالقوانين وحماية حقوق المساهمين والغير وتختلف آليات الرقابة بين الدول ففي فرنسا هيئات رقابية مستقلة تراقب الأسواق المالية بينما في مصر والجزائر تتطور أجهزة الرقابة تدريجياً وتظهر أهمية الحوكمة الرشيدة في تعزيز ثقة المستثمرين وإن الشفافية والإفصاح الدوري هما ركيزتا الرقابة الفعالة على الشركات في العصر الحديث

الفصل السابع عشر

المنازعات التجارية وسائل حلها وإجراءاتها

تثور منازعات تجارية متعددة بين التجار والشركات تتطلب وسائل فعالة للحل سواء عبر القضاء العادي أو التحكيم أو الوساطة وتختلف إجراءات الفصل في المنازعات بين الدول ففي فرنسا محاكم تجارية

متخصصة بينما في مصر والجزائر دوائر تجارية ضمن المحاكم العادية وتظهر أهمية السرعة في الفصل في المنازعات التجارية لحماية سيولة الأعمال وإن اختيار وسيلة الحل المناسبة يوفر الوقت والتكاليف للأطراف المتنازعة

الفصل الثامن عشر

الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري

يُنظم الإفلاس والتسوية القضائية حالات عسر التجار والشركات لضمان حقوق الدائنين وإتاحة فرصة لإعادة الهيكلة وتختلف أنظمة الإفلاس بين الدول ففي فرنسا إجراءات وقائية متطورة لتجنب الإفلاس بينما في مصر والجزائر تتطور التشريعات نحو إنقاذ المؤسسات القابلة للإنقاذ وتظهر أهمية التدخل المبكر لإنقاذ الشركات من الانهيار وإن التوازن بين حقوق الدائنين وفرص إنقاذ المدين هو جوهر أنظمة الإفلاس الحديثة

الفصل التاسع عشر

الأوراق التجارية والشيكات في المعاملات التجارية

تُعد الأوراق التجارية مثل الكمبيالة والسند لأمر والشيك أدوات أساسية في تسهيل المعاملات التجارية والائتمان وتختلف الأحكام المنظمة لها بين الدول ففي فرنسا نصوص دقيقة تحمي حامل الورقة التجارية بينما في مصر والجزائر قوانين تجارية تنظم تداولها وتظهر أهمية الالتزام بالشكل القانوني للأوراق التجارية لضمان قيمتها الإثباتية وإن حماية الشيك من التزوير والارتداد تعزز الثقة في وسائل الدفع التجارية

الفصل العشرون

نحو توحيد التشريعات التجارية في الفضاء العربي

نصل في هذا الفصل الختامي إلى الدعوة لتوحيد التشريعات التجارية في الدول العربية لتسهيل التبادل التجاري والاستثمار المشترك فإن هذا التوحيد يتطلب تقريب المفاهيم القانونية وتوحيد إجراءات تأسيس الشركات وحل المنازعات وتظهر أهمية التوحيد في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي وإن تحقيق هذه الرؤية يتطلب حواراً تشريعياً مستمراً وتبادلاً للخبرات بين الدول العربية وإن التشريع التجاري الموحد هو ضمانة لأمن اقتصادي عربي مشترك يحترم الخصوصية الوطنية ويحقق العدالة في المعاملات التجارية عبر الحدود

الختام

وبعد أن أتممنا كتابة الفصول العشرين التي تضمنها هذا الكتاب الموسوعي الشامل والذي غطى كافة الجوانب المتعلقة بالقانون التجاري والشركات من منظور أكاديمي وقانوني عميق ومتخصص فإننا نأمل أن نكون قد وفقنا في تقديم إضافة علمية حقيقية تخدم

الباحثين والطلاب ورجال الأعمال والمهتمين بالعلوم القانونية والتجارية في مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي والعالم أجمع فإن الجهد المبذول في هذا الكتاب هو جهد متواضع أمام عظمة الموضوع وشموليته وتعقيداته ولكنه جهد صادق ومخلص يهدف إلى وجه الله سبحانه وتعالى ونشر النفع بين الناس فإن العلم نور والجهل ظلام وما نحاوله هنا هو إضاءة بعض الزوايا المظلمة في فهمنا للقانون التجاري المعقد الذي ينظم حياتنا الاقتصادية ونأمل أن يكون هذا الكتاب نقطة انطلاق لأبحاث أخرى أكثر عمقا واتساعا في المستقبل القريب بإذن الله تعالى تسهم في تطوير التشريعات التجارية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وعدالة تعاقدية راسخة

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني

والمحاضر الدولي في القانون

الطبعة الأولى 2026

حقوق الملكية محفوظة للمؤلف يمنع النسخ أو الطبع
أو النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف